من القيود على تسويق المنتجات الفلسطينية في اسرائيل، او التصدير الى الخارج، وعدم السماح بوجود نظام مصرفي محلي فلسطيني للتمويل الذاتي، اضافة الى سياسة الاستيطان، ومصادرة الاراضي، وتقييد استخدام مياه الري. وقد نجحت السلطات في جعل الضفة الغربية وقطاع غزة مصدراً لليد العاملة الرخيصة، وسوقاً للمنتجات الاسرائيلية.

ولذلك، عملت الانتفاضة منذ انطلاقتها، على قلب الواقع، واعادة تكوين وتركيب الاقتصاد الفلسطيني على أساس ان يصبح مردود بقاء الاحتلال على القائمين به أغلى ثمناً وأكثر تكلفة من منافعه الاقتصادية. وفي السياق ذاته، أفادت تقديرات الخسائر الاقتصادية الاسرائيلية، خلال الشهور الخمسة الاولى فقط من الانتفاضة، بأن الكلفة المادية الاسرائيلية بلغت ٨٠٠ مليون دولار، عدا عن ان وزارة الدفاع قدمت طلباً الى وزارة المالية للحصول على ٢٥٠ مليون شيكل لتمويل عمليات قمع الانتفاضة والتصدي لها. وقدرت وزارة الشرطة الاسرائيلية، أيضاً، نفقاتها الاضافية (بما فيها حرس الحدود) بأكثر من مئة مليون دولار.

لقد خطت الانتفاضة، بثبات، أولى الخطى الجدية نحو جعل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي معضلة اسرائيلية، وعلى نحو يجعل استمرارها استمراراً لتفاقم المشكلات الاسرائيلية ذاتها. وخلقت، باستمراريتها وتصاعدها، جملة حقائق في المجتمع الاسرائيلي، أهمها:

أولاً: ان حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن الّا ان يكون حلاً سياسياً من طريق مفاوضات يشترك فيها ممثلون مفوضون من قبل الشعب الفلسطيني.

ثانياً: ان ممارسة سياسة القبضة الحديدية في المناطق المحتلة وسياسة الطرد والاعتقالات لن تجديا نفعاً؛ بل على النقيض من ذلك قد تؤدي الى ازدياد حدة المعارضة داخل اسرائيل، واعطاء المزيد من الدعم والتأييد العالمي للانتفاضة. وعلى هذا، أصبح الوضع الامني موضع أسئلة أوساط اسرائيلية حول من الذي يمسك بزمام الامور ؟ هل هي اسرائيل التي تمسك بالمناطق المحتلة ؟ ام ان المناطق المحتلة هي التي تمسك باسرائيل ؟ وقد أجاب احد المعلقين الاسرائيليين عن هذه الاسئلة بالقول: «ان المناطق [المحتلة] تمسك بنا أكثر مما نمسك نحن بها. وهي تتحكم فينا في جميع المناطق، او لنقل المجالات، حتى لا يحدث خلط».

بمعنى، ان الانتفاضة تمكّنت من خلق معضلة اسرائيلية داخلية، تزداد الحاجة الاسرائيلية الى حلّها، والتخلص من نتائجها وانعكاساتها داخل المجتمع الاسرائيلي استباقاً لاحتمالات استفحالها.

تاريخ ومستقبل

ارتبط فعل الانتفاضة، من حيث جوهره ومراميه، بتحقيق أمرين اساسيين، هما: ربط الفعل الكفاحي الراهن بأصوله وجذوره الكفاحية؛ والتقدم نحو اسقاط الواقع الاحتلالي الاسرائيلي وتحقيق سلطة وطنية مستقلة. ولتحقيق ذلك، ربطت الانتفاضة ما بين الحاضر والماضي، بغية رسم صورة للمستقبل، وطرحت برامج وشعارات وطنية عامة فتحت المجال لمشاركة الشرائح الاجتماعية كافة في عملية النضال الوطني، الامر الذي اعطاها سمة خاصة تجسّدت في انخراط الشعب، بطبقاته وشرائحه كافّة، في غمار النضال اليومي، موحّداً تحت شعار مقاومة الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني. وبهذا المعنى، فان المشاركة الشمولية الشعبية تؤدي الى توحيد وتوظيف كل الطاقات في اطار الصراع المتواصل، والمتراكم لسنوات خلت.